وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الموصل

كلية الحقوق

الحماية الجنائية للأمن المعلوماتي

(دراسة مقارنة)

ماهر صباح حبيب الخطابي

رسالة ماجستير

القانون العام – القانون الجنائي

بإشراف الدكتور

طلال عبد حسين البدراني

أستاذ القانون الجنائي المساعد

١٤٤٢ هـ ٢٠٢١ م

المستخلص

إن من يدقق النظر في التقنية الحديثة اليوم التي يرى أنها ضرورة من ضروريات الحياة، إلا أن تلك التقنية برغم فوائدها الجمة التي جلبتها للبشرية؛ فإنها كانت مقترنة بمخاطر كثيرة على المصالح الإجتماعية وبشكل غير تقليدي على الأمن المعلوماتي الذي لا يعدو ان يكون من حق كل انسان بالحفاظ على معلوماتهِ المخزنة والمدمجة باستخدام وسائل التقنية الحديثة، ذلك الحق الذي لا يمكن حمايته إلا بوجود عدة مقومات أساسية يرتكز عليها، يأتي في مقدمتها الخصوصية التي تتطلب توافر السرية وعدم جواز الاطلاع عليها من قبل الغير إلا بموافقته أو وفقاً للقانون عند الضرورة، والحفاظ على سلامة المعلومة وتكاملها، وحقهُ في الاستئثار والحيازة، ولا يجادل أحد أن أقوى حماية للحق في الأمن المعلوماتي هي الحماية التي توافرها القواعد القانونية الجزائية بشقيها الموضوعي والإجرائي، وقد تبين أن الجرائم التي تقع على الأمن المعلوماتي لها خصائص تميزها عن الجرائم التي تنال من الحقوق والحريات في بقية المجالات، فهي جرائم ناعمة خالية من العنف بالنسبة للسلوكيات التي يقوم عليها ركنها المادي، كما أنها جرائم صعبة الاكتشاف بسبب طبيعة الوسط التي تقع فيه ولا سيما إن ارتكبت من قبل مختصين في مجال المعلوماتية والتعامل مع البرمجيات، وهي من الجرائم العابرة للحدود في الغالب من الأحوال بسبب طبيعة المجال الذي يشكل مادة الجريمة فهي بيانات وموجات غير مرئية ولا يسهل ضبطها.

وعادة ما يكون الجاني فيها على قدرٍ كبير من الخبرة والدراية في مجال المعلوماتية وإن كان بعض الهواة قد يفلحون في بلوغ النتيجة الجرمية في بعض الأحيان، وفي الغالب يقف نشاطهم الإجرامي عند حد الشروع في الجريمة، كما أنهُ يصنف تحت فئة المجرمين العائدين المعتادين على ارتكاب الجرائم ولا يتوب عن مثل هذهِ الجرائم إلا بصعوبة وقد لا يتوب؛ وذلك أن مثل هؤلاء المجرمين يرتكبون جرائم المعلوماتية إما لشغفهم بمثل هذا المجال وإما لكونها طريقاً سهلاً للحصول على المكاسب المادية وقد يكون السبب مجرد التشهير وإلحاق الأذى بصاحب المعلومة المدمجة تقنياً، ثم إن الفقه الجنائي متفق على كون الأمن المعلوماتي بات يشكل مصلحة حيوية جديرة بالحماية القانونية، غير انهم قد اختلفوا في طبيعة تلك المصلحة بين من قال إنها مصلحة ذات طبيعة مالية وهؤلاء هم انصار الاتجاه التقليدي، في حين ذهب أنصار الاتجاه الحديث إلى القول بالطبيعة القيمية؛ لأن المعلومات المدمجة والمخزنة تقنياً ذات أهمية وقيمة عملية في الوسط الفكري والتجاري والإقتصادي على حدٍ سواء وهو الأقرب إلى الحقيقة.

وللحماية الموضوعية للأمن المعلوماتي صورتان الأولى تتمثل في حماية المصالح التي تقف وراء استخدام التقنية الحديثة كالحفاظ على الحق في السرية والخصوصية، وسلامة المعلومة وديمومة وجودها كالسرقة الإلكترونية وإتلاف المحتوى ونحو ذلك من سلوكيات إجرامية والثانية بمكافحة السلوكيات الإجرامية التي تقوم على توظيف الخصائص التي توفرها المعلوماتية كالدخول والبقاء غير المصرح بهِ في الوسط الإلكتروني والاحتيال المعلوماتي وجريمة اعتراض المعلومات المتنقلة في الوسط المعلوماتي،

التي تصنف ضمن الجرائم الشكلية، التي لا تتطلب تحقق النتيجة الإجرامية لاكتمال الركن المادي فيها، وإنما مجرد المباشرة بالسلوكيات اللازمة للجريمة يكفي لتحقق الجريمة تامة كما هو الحال في جريمة الدخول غير المصرح به مثلاً، كما أن غالبية الجرائم التي تقع في الوسط المعلوماتي وتلك التي يكون محلها المعلوماتية ذاتها تحتاج من الناحية النفسية إلى ركن معنوي يقوم على قصد جنائي خاص إلى جانب القصد العام، وإن بعض جرائم المعلوماتية تقوم على سلوكيات بسيطة جداً ولا تحتاج إلى مجهود من قبل الجاني، كجريمة انتهاك الخصوصية التي يتحقق ركنها المادي بمجرد الالتقاط الذهني للمعلومة الشخصية المخزنة أو المدمجة الكترونياً ولو كان ذلك عن طريق المشاهدة البصرية العابرة من على شاشة الجهاز الإلكتروني، فكيف يكون الحال ووسائل التقنية الحديثة والبرمجيات والمعلوماتية قد سهلت كثيراً على من يُريد اختراق الأسرار المُخزنة والمدمجة والتجسس عليها واعتراض المعلومات التي يتم تبادلها الكترونياً ولا سيما شِفرات أسرار الدولة الامنية وحسابات الشركات والمؤسسات الكبيرة التي لها تأثير كبير في الحفاظ على استقرار الأسواق العالمية والمحلية، الأمر الذي ألقى على عاتق السلطات الدولية والوطنية ذات العلاقة مواجهة تلك الخروقات وعدم التهاون أو التقليل من مخاطرها.

ثم إن الطبيعة الخاصة التي تمتاز بها جرائم الوسط المعلوماتي قد انعكست على المبادئ المتعارف عليها في الإثبات الجزائي وعلى السلطة التقديرية التي يتمتع بها القاضي الجزائي وهو بصدد تقدير الأدلة المعروضة عليه في ثنايا اوراق الدعوى الجزائية، الأمر الذي اوجد ضرورة ملحة تتعلق بتهيئة كوادر تحقيقية ملمة بتفاصيل البرمجيات، حتى تكون أدلة الاثبات متفقة مع ما تمليهِ المعلوماتية من خصائص ومن ثم تسهل العملية وتُضبط هذه الجرائم ويلاحق مرتكبوها وينالون جزاءهم العادل، وأن غالبية الأصول المتبعة في التحقيق الجزائي يمكن تطبيقها في عملية التحري وجمع الأدلة وكذلك إجراءات التحقيق والتمحيص في الأدلة المتحصلة فيها كالتفتيش والمعاينة والخبرة وسماع شهادات الشهود، وللدليل الإلكتروني عدة خصائص يتمتع بها فهو ذو طبيعة علمية تقنية لا يمكن التخلص منه بسهولة ناهيك عن أنهُ دليل قابل للنسخ متطور ومتنوع؛ لأنه يجد أساسه في الأوساط الإلكترونية وهو فوق ذلك كلهُ دليل غير ملموس، وأن مسألة قبول القاضي الجزائي للدليل الإلكتروني من عدمهِ محكومة بطبيعة نظام الإثبات المتبع في دولة القاضي، فإذا كانت الدولة من الدول التي تتبع نظام الإثبات الحر الذي يمنح القاضي سلطات مطلقة فيما يتعلق بإثبات الواقعة الجرمية موضوع الخصومة الجزائية، فليس هو بمقيد بأدلة محددة يستند عليها في تكوين قناعته، بل حر في بناء قناعته على أي دليل مشروع يراه مناسباً؛ لأن المشرع في ظل هذا النظام لا يتدخل في تحديد القيمة الإقناعية للدليل، وبالنتيجة يكون للقاضي الاستناد على أي دليل ومنها الأدلة الإلكترونية ما دام أن لها أصلاً ثابتاً في أوراق الدعوى، بخلاف الحال في التشريعات الجزائية التي تتبع نظام الإثبات المقيد وهي الدول ذات التوجه الإنكلوسكسوني، حيث يحدد النص مسبقاً الادلة المعتمدة في الإثبات ويفرض على القاضي الاستناد عليها في بناء قناعته الازمة لإصدار الحكم من دون غيرها.

Abstract

Whoever scrutinizes modern technology today, which he thinks is a necessity of life, yet this technology, in spite of the great benefits it has brought to mankind; It was associated with many risks to social interests and unconventionally on information security, which is nothing more than the right of every human being to preserve his stored and combined information using the means of modern technology, that right, which can only be protected with the presence of several basic principles on which it is based, comes at the forefront of which is Privacy that requires the availability of confidentiality and the impermissibility of accessing it by others except with his consent or in accordance with the law when necessary, preserving the integrity and integrity of the information, and the right to exclusivity and possession, and no one argues that the strongest protection for the right to information security is the protection provided by the legal penal rules, in both its substantive aspects. And it has been shown that the crimes that occur on information security have characteristics that distinguish them from the crimes that affect rights and freedoms in the rest of the fields. Especially if it is committed by specialists in the field of informatics and dealing with software, and it is a transnational crime in most cases due to the nature of the software The one that constitutes the substance of the crime is data and waves that are invisible and not easy to control

.

Usually the perpetrator has a great deal of experience and know-how in the field of informatics, although some amateurs may succeed in achieving the criminal outcome at times, and often their criminal activity stops at the point of attempting the crime, and it is classified under the category of returning criminals accustomed to committing crimes He does not repent for such crimes except with difficulty, and he may not repent. This is because such criminals commit information crimes either because they are passionate about such a field or because it is an easy way to obtain material gains, and the reason may be merely defamation and harm to the owner of the technically integrated information, then criminal jurisprudence is agreed that information security has become a

vital interest worthy of legal protection, However, they differed in the nature of that interest between those who said that it is an interest of a financial nature, and these are the supporters of the traditional trend, while the supporters of the modern trend went to say the value nature. Because the combined and technically stored information is of practical importance and value in the intellectual, commercial and economic .milieu alike, which is closest to the truth

Objective protection of information security has two forms: the first is to protect the interests behind the use of modern technology, such as preserving the right to confidentiality and privacy, the safety and permanence of information, such as electronic theft, destroying content and other criminal behaviors, and the second is to combat criminal behaviors that are based on employing the characteristics that informatics provide, such as entry and stay. Unauthorized in the electronic environment, information fraud and the crime of intercepting mobile information in the information environment, and the latter are classified within the formal crimes, which do not require the achievement of the criminal result for the completion of the material element in it, but merely directing the necessary behaviors of the crime is sufficient to achieve the crime completely as is the case in the crime of entry Unauthorized, for example, and most of the crimes that occur in the information milieu and those in the information environment itself psychologically need a moral element based on a special criminal intent in addition to the general intent, and some information crimes are based .on very simple behaviors and do not require effort

By the perpetrator, such as a crime of breaching privacy whose material element is achieved once To physically capture the stored or merged personal information electronically, even if by visual passing from the screen of the electronic device, how is the situation and the means of modern technology, software and informatics made much easier for those who want to penetrate the stored and merged secrets and spy on them and intercept the information that is exchanged electronically, especially The codes of state security secrets and the accounts of large

companies and institutions that have a great influence in preserving the stability of global and local markets, which placed the responsibility of the relevant international and national authorities to confront these .violations and not tolerate or reduce their risks

Moreover, the special nature that characterizes the crimes of the informational medium has been reflected in the recognized principles of criminal evidence and the discretionary power that the criminal judge enjoys while he is in the process of assessing the evidence presented to him in the folds of the criminal case papers, which created an urgent necessity related to preparing investigative cadres knowledgeable with details Software, so that the evidence evidence is consistent with the characteristics dictated by the information and then facilitates the process and controls these crimes and pursues the perpetrators and obtain their fair penalty, and that most of the principles used in the criminal investigation can be applied in the investigation and gathering evidence, as well as the procedures for investigation and scrutiny of the evidence obtained, such as inspection and inspection. And experience and hearing witness testimonies, and the electronic directory has several characteristics it enjoys as it is of a scientific and technical nature that cannot be easily disposed of, not to mention that it is a sophisticated and varied reproducible directory; Because it finds its basis in electronic media, which is above all intangible evidence, and that the issue of whether or not the criminal judge accepts electronic evidence is governed by the nature of the evidence system followed in the judge's state, and if the state is one of the countries that follow the free evidence system that gives the judge absolute powers with regard to proof The criminal incident that is the subject of the criminal litigation, so he is not bound by specific evidence on which to base his conviction, but rather he is free to base his conviction on any legitimate evidence he deems appropriate. Because the legislator under this system does not interfere in determining the persuasive valu ..

University of Mosul
College of right

Criminal protection of information security

(A Comparative Study)
Master Thesis
In the Public Law – Criminal Law

By:

Maher Sabah Habeeb Al katabe

Supervised by

Dr. Talal Abd Hussein Al Badrani

2021 a d *1443 ah*